دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي منذ 2012

أ. المبروك علي ودان(*)

أ. د. صبحي قنصوة(**) أ. د. نجاح عبدالفتاح الريس(***)

• **مُلخص**

تناولت هذه الدراسة دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي منذ 2012، وناقشت الدراسة أهم الصعوبات التي واجهته، ولتحقيق أهداف الدراسة وتساؤلاتها استخدم الباحث منهج دراسة الحالة واقتراب تحليل الدور، وقد توصلت الدراسة إلى اقتصار دور المجلس في تسوية الصراع في مالي، على الدعوى لنبذ العنف والعنف المضاد، والحث على وقف إطلاق النار والدفع بإيجاد حلول سلمية للصراع، ودعم الجهود الدولية والإقليمية للمشاركة في تسوية الصراع ومحاربة الإرهاب، أي أن دوره يعد مسانداً وداعمًا لقرارات مجلس الأمن الدولي.

الكلمات الدالة: مالي، الصراع في مالي، مجلس السلم والأمن الإفريقي، الدور

• **Abstract:**

This study dealt with the role of the African Peace and Security Council in settling the conflict in Mali since 2012, and the study discussed the most important difficulties it faced. In order to achieve the goals and questions of the study, the researcher used the case study approach and approached the role analysis, The study concluded that the role of the Council in settling the conflict in Mali was limited, by claiming to renounce violence and counter-violence, urging a cease-fire and pushing for peaceful solutions to the conflict, and supporting international and regional efforts to participate in a settlement, Conflict and combating terrorism, meaning that its role is supportive of UN Security Council resolutions.

Keywords: Mali, conflict in Mali, AU Peace and Security Council

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد– كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد– جامعة بني سويف

- **مقدمة:**

أظهرت منظمة الأمم المتحدة قدرتها ما بعد الحرب الباردة، في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتسوية الصراعات، حيث سمحت للمنظمات الإقليمية بقيادة عمليات السلام في العديد من بؤر التوتر، وظهر ذلك بوضوح في أعقاب الكوارث التي حصلت في الصومال بعد انسحاب منظمة الأمم المتحدة، وأصبحت عمليات السلام تسلم بالكامل إلى المنظمات الإقليمية أو تدار بشكل مشترك.

يرجع ذلك إلى وجود مجموعة من الأسباب التي تجعل المنظمات الإقليمية تتمتع بعدة ميزات، منها القرب من مناطق الصراع، والقواسم المشتركة فيما بينها، والقرب الجغرافي للمنظمات الإقليمية الذي يتيح لهم سرعة الانتشار[1]، ومن بين هذه المنظمات منظمة الاتحاد الإفريقي عن طريق مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع له، كما هو الحال بشأن تدخله في تسوية الصراع في مالي بعد تدهور الوضع الأمني في شمال مالي، مما دفع مجلس السلم والأمن الإفريقي والقادة الإقليميين إلى طلب موافقة مجلس الأمن الدولي على التدخل العسكري العاجل، ومن ثم أعلن مجلس الأمن الدولي يوم الإثنين 18 يونيو 2012 التدخل العسكري لغرب إفريقيا في مالي تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، بعد تمكن الحركة الوطنية لتحرير أزواد بقيادة الطوارق والإسلاميين وأنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من السيطرة على المناطق الشمالية[2]، ودعم مجلس الأمن الدولي جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي لدعم مالي لاستعادة السلام في الجزء الشمالي، وإنقاذه من المجموعات المسلحة التي سيطرت عليه[3].

1- Thomas G.weiss and Martin Welz," the UN and the African Union in Mali and beyond: a shotgun wedding?" , **International Affairs**, (London: Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, Vol. 90, No. 4, July 2014), P.889.

2- Payas r. Moremi,"Legal Dimensions of the Role of the African Union and United Nations in Conflict resolution in Africa", **Master Thesis**, (Tanzania: Open University of Tanzania, 2013),Pp.208-209.

3- Payas r. Moremi, op.cit,P.210.

وقد أثار كل ما ذكرناه سابقًا العديد من التساؤلات التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليها، ومن أبرزها ما طبيعة دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي؟ وما مدى فاعليته؟ وما أهم الصعوبات التي واجهته؟ وللإجابة على هذه التساؤلات ووفقًا لأهداف الدراسة استخدم الباحث منهج دراسة الحالة ليتمكن من فهم طبيعة الصراع في مالي، وقد استعان الباحث باقتراب تحليل الدور لتوظيفه باعتباره إطارًا تحليليًّا منظمًا لدور عمل المجلس محاولة منه لتسوية الصراع، وفي هذا الإطار تسعى الدراسة لاختبار مدى صحة الفرض القائل بأن لمجلس السلم والأمن الإفريقي دورًا فاعلًا في تسوية الصراع في مالي، بناءً على ما اتخذه من إجراءات في اجتماعاته، بالرغم من الصعوبات التي واجهته على أرض الواقع، وبذلك قد قسمت الدراسة إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: تطور دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي.

المطلب الثاني: الصعوبات التي واجهت دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي.

المطلب الأول: تطور دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي:

كانت بداية جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي، منذُ وقوع التمرد المسلح في الشمال والمطالبة بالاستقلال والانقلاب العسكري على السلطة في باماكو، كل ذلك تناولته الدراسة من خلال ما نتج عن المجلس في اجتماعاته من تدابير تجاه تسوية الصراع في مالي والمستندة إلى العديد من المبررات في اتخاذها، على فترات زمنية متتالية تمثل من وجهة نظر الباحث مراحل تطور الصراع في مالي ومحاولة تسويته، كان تدخل المجلس في المرحلة الأولى (20 مارس 2012 – 3 أبريل2012)، والمرحلة الثانية (12 أبريل 2012 – 13نوفمبر2013)، والمرحلة الثالثة (14يناير2013 – 29 يوليو 2020)، والمرحلة الرابعة (19أغسطس2020– 9 أكتوبر 2020)، والمرحلة الخامسة (ما بعد 1 يونيو 2021)، حيث شهدت هذه

المراحل تنوعًا في الصراع بداية بالتمرد، ومن ثم إعلان انفصال دولة أزواد ولم يعترف بها، وكذلك الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في مالي، وبعد ذلك أصبح الصراع مسلحًا يشتد تارةً وينخفض تارةً أخرى بين أطراف الصراع، لتسهل علينا معرفة دور المجلس ومدى قدرته على التعامل مع الصراع في مالي، على النحو التالي:

المرحلة الأولى (20 مارس2012 – 3 أبريل2012):

1- في اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي 314، المنعقد في 20 مارس 2012، ووفقًا لإحاطته بتقرير رئيس المفوضية عن الوضع في منطقة الساحل، شدد المجلس على خطورة التهديدات التي تشكلها الأزمة على الاستقرار في مالي والمنطقة ككل، وطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية، وحث الجماعات المعارضة على البحث عن حل سلمي، وطلب من رئيس مفوضية الاتحاد تحديد طرق تنفيذ عملية الوساطة وتعزيز التسوية السلمية، بالتعاون مع حكومة مالي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) والدول المجاورة والأمم المتحدة، كما طلب من رئيس المفوضية تقديم تقارير فصلية عن تطور الوضع في مالي، ومتابعة ما جاء في اجتماعه هذا، وقرر إبقاء المسألة في مالي قيد نظره الفعلي[1].

يمكن القول إن هذا الاجتماع يعد الأول للمجلس عقب الأزمة في مالي، وما اتخذ فيه من إجراءات سلمية، يأتي في إطار اهتمامه بصفته المسئول الأول عن حفظ السلم والأمن في القارة الإفريقية، ومحاولة احتواء الأزمة قبل تفاقمها.

2- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 315، المنعقد في 23 مارس 2012، وباعتماد المجلس على إحاطة رئيس المفوضية والبيانات التي أدلى بها ممثلو جمهورية مالي ومنظمة الإيكواس عن التطورات في مالي، وبالاعتماد أيضًا على اجتماعه السابق 314، فقد أكد المجلس على أحكام الميثاق الإفريقي للديمقراطية

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 314th meeting held at the Ministerial level in Bamako, Mali, on 20 March 2012,Pp.1-2.

والانتخابات والحكم، التي ترفض أي تغيير غير دستوري للحكومة والاستيلاء على السلطة، فأدان أعمال النهب والانتهاكات التي ارتكبها الجنود في باماكو، وطالب مرتكبي الانقلاب بضمان سلامة السجناء السياسيين والإفراج عنهم، وقرر تعليق مشاركة مالي في جميع أنشطة الاتحاد الإفريقي إلى حين استعادة النظام الدستوري في البلاد، ودعا العسكريين بالعودة إلى ثكناتهم ورفع شكواهم عبر القنوات الديمقراطية، وطلب كذلك من رئيس المفوضية بالتعاون مع منظمة الإيكواس والأمم المتحدة استعادة النظام الدستوري[1].

ومن الواضح أن هذه التدابير التي اتخذت جاءت لوقوف المجلس مع الشرعية في مالي واستعادتها بالطرق السلمية، لأن عدم رجوعها يسبب انتكاسه ومخاوف من تأزم الوضع وعدم التحكم فيه، وربما يؤدي ذلك لدخول أطراف أخرى مستغله للوضع، مما قد ينتج عنه فوضى وعدم استقرار في مالي ودول الجوار والمنطقة ككل.

3- في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 316، المنعقد في 3 أبريل 2012، وبالاعتماد على الإحاطة التي قدمها مفوض السلام والأمن وبيان ممثل منظمة الإيكواس بشأن تطور الوضع في مالي، فقد رفض المجلس مماطلة مرتكبي الانقلاب، وطالبهم بإعادة النظام الدستوري، وقرر فرض إجراءات فردية ضد قادة الانقلاب ومن ساعدهم من كيانات بحظر السفر وتجميد الأصول وتحميلهم مسئولية الفوضى، وأدان الهجمات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة بالتعاون مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والشبكات الإجرامية عبر الوطنية في مالي، ودعا المفوضية بالتعاون مع مفوضية الإيكواس والدول الأساسية (موريتانيا والنيجر والجزائر وجنوب إفريقيا والتوغو)، والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، لوضع قائمة بجميع الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة الأخرى في مالي ودول الجوار، وطلب من رئيس المفوضية التواصل مع الجهات الفاعلة لتنفيذ

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 315ème réuniontenue Addis Ababa, le 23 mars 2012,Pp.1-2.

عملية الوساطة لتسوية الأزمة في شمال مالي، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، كما نوه بإحالة ما جاء في الاجتماع إلى مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي للعلم واتخاذ الإجراءات[1].

يأتي هذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات حسب وجهة نظر الباحث في إطار متابعة المجلس للوضع في مالي، وتحوله من الدعم المعنوي إلى الممارسة الفعلية بالطرق السلمية دون تدخل عسكري لتسوية الصراع واستعادة النظام الدستوري بالجهود المشتركة.

المرحلة الثانية (12 أبريل 2012 – 13 نوفمبر 2012):

1- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 317، المنعقد في 12 أبريل 2012، وبناءً على إحاطته بتطورات الوضع في مالي، فقد رحب المجلس بالخطوات الإيجابية لاستعادة النظام الدستوري، والتوقيع في 6 أبريل 2012 على الاتفاقية الإطارية، وأعرب عن تقديره لمنظمة الإيكواس في جهودها لإيجاد حل للأزمة في مالي، وتطلع إلى نتائج الدورة الاستثنائية لمجلس الوساطة والأمن التابع للمنظمة الإيكواس في 12 أبريل 2012، كما وافق المجلس على انعقاد اجتماع لاتخاذ القرارات التي دعا إليها، بشأن تطور الوضع في مالي وتنفيذ الاتفاقية الإطارية[2].

ومن خلال ما جاء به هذا الاجتماع من إجراءات، فإن ذلك يدل على متابعة المجلس للوضع في مالي ومساهمته المعنوية، وتحفيزه لمنظمة الإيكواس نحو بذل المزيد من الجهد للتسوية الفعلية للصراع.

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 316 ème réuniontenue Addis Abéba, le 3 avril 2012,Pp.1-3.

2- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 317 ème réuniontenue Addis Abéba, le 12 avril 2012,P.1.

2- بينما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 319، المنعقد في 24 أبريل 2012، وارتكازًا على الفقرات الواردة في تقرير رئيس المفوضية بشأن مالي، فقد طلب المجلس من المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية، الامتناع عن أي تدخل في الحياة السياسية لمالي، كما عبَّر المجلس عن قلقه بشأن الهجمات الإرهابية في الشمال، ورفض إعلان الاستقلال الصادر عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وأشاد بمنظمة الإيكواس وجهودها المبذولة تجاه الصراع، وكذلك طلب من رئيس المفوضية تقديم تقرير عن تطور الوضع، مع إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي في مالي[1].

ومن الملاحظ أن قرارات المجلس في هذا الاجتماع أخذت الطابع المعنوي والسلمي، وكشفت عن محاولته إيجاد مخرج حقيقي للأزمة والوقوف مع الشرعية في مالي بمساعدة منظمة الإيكواس.

3- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 323، المنعقد 12 يونيو 2012، واعتمادًا على تقرير مفوض السلام والأمن وبيان ممثل منظمة الإيكواس بشأن مالي، فقد أكد المجلس على دعمه الكامل لجميع الجهود الرامية إلى التصدي لحركات التمرد المتكررة في شمال مالي بالوسائل السلمية، كما أعرب عن دعمه لمواصلة وساطة الإيكواس بمشاركة الدول الأساسية في تسوية الصراع، وطلب من رئيس مفوضية الاتحاد القيام بالتنسيق لذلك، وأكد على اتخاذ وتنفيذ جزاءات ضد كل من يعرقل مخطط العودة الكاملة إلى النظام الدستوري، وطلب من الحكومة المالية الاضطلاع بمسئولياتها الكاملة في إدارة المرحلة الانتقالية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية خاصة الإيكواس، كما طلب من مجلس الأمن الدولي الموافقة على نشر قوة تابعة للإيكواس وتقديم الدعم لها[2].

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 319 ème réuniontenue Addis Abéba, le 14 avril 2012, Pp.1-3.

2- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 323 rd meeting held in New York, on 12 June 2012,Pp.1-3.

ويمكن تفسر الإجراءات التي اتخذها المجلس في هذا الاجتماع، إذ إنه بالرغم من متابعته عن كثب للوضع في مالي، فليست له القدرة الفعلية على احتوائه، واكتفى بالدعم المعنوي وبحثه المتكرر لإيجاد مخرج للأزمة بمساعدة المنظمات الإقليمية لاسيما منظمة الإيكواس.

4- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 327، المعقود في 14 يوليو 2012، وعلى ضوء تقرير رئيس المفوضية وبيانات رئيس منظمة الإيكواس والأمم المتحدة والدول الأساسية، طلب المجلس من المجلس العسكري وأنصارهم المدنيين في إدارة المرحلة الانتقالية، وضع حد للتدخل غير المقبول، وحث الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء على البدء في المشاورات بتشكيل حكومة وحدة وطنية، كما سمح المجلس لمنظمة الإيكواس بالتعاون مع الدول الأساسية بوضع الترتيبات الأمنية والعسكرية في تنفيذ الأهداف المطلوبة منها، هذا وقد رحَّب المجلس بإطلاق مفوضية الاتحاد الإفريقي لعملية المفهوم الاستراتيجي للحل المبكر للصراع في مالي، وأدان المجلس انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة في مالي، كما دعا اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان إلى التحقيق في أوضاع حقوق الإنسان في شمال مالي[1].

إن جُل القرارات التي اتخذها المجلس في هذا الاجتماع، تفسر دعمه المعنوي لإيجاد حل مرضٍ لجميع الأطراف في مالي، وكذلك توضح اعتماده على منظمة الإيكواس بشكل رئيسي في الصراع.

5- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 332، المنعقد في 4 سبتمبر 2012، وبالاستناد إلى إحاطة مفوض السلام والأمن وبيانات رئيس منظمة الإيكواس وبيان اجتماع رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، فقد قرر المجلس عرض قراره السابق بشأن تعليق مشاركة مالي في أنشطة أجهزة الاتحاد الإفريقي، بعد عودة الرئيس المؤقت إلى باماكو وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، كما طالب المجلسُ المفوضيةَ

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 327 th meeting held in, Addis Ababa, on 14 July 2012,Pp.1-3.

بالتعاون مع منظمة الإيكواس بالتعجيل نحو وضع الصيغة النهائية للمفهوم الاستراتيجي، كما عبَّر عن قلقه تجاه سيطرة الجماعات الإرهابية والمسلحة على الجزء الشمالي من مالي[1].

وتوضح الإجراءات التي اتخذها المجلس في هذا الاجتماع ارتياحه تجاه ما حصل من تطورات شهدتها عاصمة مالي بإرساء القواعد الدستورية، مع الإعراب عن قلقه على ما يجرى من أعمال عنف في الإقليم الشمالي، كما يبقى اعتماده على جهود منظمة الإيكواس المستمرة في محاولة السيطرة على الوضع في مالي.

6- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 339، المنعقد في24 أكتوبر 2012، ووفق تقرير رئيس المفوضية عن المفهوم الاستراتيجي لحل الأزمة في مالي، وبيان وزيرة خارجية مالي ورئيس منظمة الإيكواس وبيانات المجلس السابقة، فقد أشاد المجلس بنتائج اجتماع فريق الدعم والمتابعة الذي رحَّب بالمفهوم الاستراتيجي لحل الأزمات في مالي وقرر اعتماده، كما رحَّب بالجهود الجارية لنشر قوة دولية بقيادة إفريقية في مالي استجابةً لطلب السلطات المالية لاستعادة السيطرة على الأراضي المحتلة في شمال مالي ودعمها إقليميًّا ودوليًّا، كما أشاد بقرار تعيين ممثلة عليا لمالي ومنطقة الساحل[2].

ما ورد من قرارات في هذا الاجتماع جاء في إطار متابعة المجلس ودعمه المعنوي لجهود تسوية الصراع في مالي، من خلال الجهود التي بُذلت من أجل إيجاد تسوية فعلية للصراع.

7- بينما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 341، المنعقد في 13 نوفمبر 2012، والمرتكز على إحاطة مفوض السلام والأمن وبياناته السابقة، فقد قرر

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 332 nd meeting held in, Addis Ababa, on 4 September 2012,Pp.1-2.

2- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 339 ème réuniontenue Addis Abéba, le 24 octobre 2012, Pp.1-4.

المجلس الموافقة على مفهوم العمليات المنسَّق للنشر والمخطط لبعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي، وطلب من رئيس المفوضية في إطار الهيكل الإفريقي للسلام بدء المشاورات مع منظمة الإيكواس بشأن قيادة البعثة ومراقبتها وتكوين القوات، وحث جميع الدول الإفريقية على المساهمة المالية واللوجستية والتقنية والاستخباراتية، وأيد قرار منظمة الإيكواس بعدم ترشيح الرئيس ورئيس الوزراء والأعضاء الآخرين في الحكومة الانتقالية للانتخابات الرئاسية المقبلة[1].

إن معظم الإجراءات التي جاءت في هذا الاجتماع، تفسر حالة الاستقرار النسبي في البلاد، مع دعم المجلس المعنوي وحثه لمنظمة الإيكواس نحو بذل المزيد من الجهد لاحتواء الوضع في مالي.

المرحلة الثالثة (14 يناير2013 – 29 يوليو 2020):

1- في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 350، المنعقد في 14 يناير 2013، وبناءً على الإحاطة من مفوض السلم والأمن بشأن تطور الوضع في مالي، فقد أدان المجلس الهجمات التي نفذتها الجماعات المسلحة الإرهابية في بلدة كونا وموبتي، ودعا المجلس جميع الدول في الاتحاد الإفريقي لتقديم الدعم الكامل للسلطات المالية، كما جدد دعوته أيضًا لجميع الأطراف بالالتفاف حول الرئيس ورئيس الوزراء بشأن المصالح الأساسية لمالي، وأشاد بالتنسيق بين منظمة الإيكواس والأمم المتحدة بشأن الوضع في مالي، وحث المجلس المفوضية على متابعة المفهوم الاستراتيجي لحل الأزمة في مالي، كما طلب من المفوضية رصد الوضع في شمال مالي عن كثب وتقديم تقرير إليه بشكل منتظم[2].

وما نلاحظه في هذا الاجتماع وما نتج عنه من قرارات يدل على ضعف دور المجلس بعد تأزم الوضع في الشمال، وعدم قدرته الفعلية وقدرة منظمة الإيكواس على

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 341 st meeting held in, Addis Ababa, on13 November 2012,Pp.1-4.

2- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 350 ème réuniontenue Addis Abéba, le 14 janvier 2013,Pp.1-2.

السيطرة واحتواء الأزمة بدون تعاون مشترك، بدليل ترحيبه بالتدخل الدولي المباشر في مساعدة السلطات المالية.

2- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 353، المنعقد في 25 يناير 2013، وبالاعتماد على تقرير رئيس المفوضية وإحاطته من قِبل مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي بشأن مالي والبيانات السابقة، فقد أدان المجلس انتهاكات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وشمال مالي، وأعرب عن ارتياحه نحو المساعدة التي قدمتها فرنسا للسلطات المالية وبالقرار الذي اتخذته عدة دول أعضاء بالمساهمة بقوات كجزء من بعثة الدعم بقيادة إفريقية في مالي، وشدد المجلس على التعجيل بنشر بعثة الدعم الدولية، وعن تصميمه أيضًا بالتعاون الوثيق مع منظمة الإيكواس وبدعم من المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات ضد جميع الأفراد المدنيين والعسكريين في تقويض العملية الانتقالية، وشدد على استمرار أهمية المفهوم الاستراتيجي لحل الأزمات في مالي[1].

ويرى الباحث أن ما جاء في هذا الاجتماع من قرارات وتحركات يأتي في إطار متابعة المجلس للوضع في مالي، مع تخوفه من سيطرة التنظيمات الإسلامية على الشمال، وأصبح عاجزًا عن أي فعل تجاهها، واكتفى بالدعم المعنوي والاعتماد على مجهودات منظمة الإيكواس وفرنسا.

3- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 358، المنعقد في 7 مارس 2013، وارتكازًا على تقرير رئيس المفوضية ومفوض السلام والأمن والممثل السامي لدولة مالي بالاتحاد الإفريقي لمالي والساحل، ورئيس بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي، وبيانات ممثلي منظمة الإيكواس والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد ناشد المجلس جميع الدول والمنظمات بدعم بعثة

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 353 rd meeting held at the level of Heads of State and Government, Addis Ababa, on 25 January 2013,Pp.1-4.

الدعم الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية، كما وافق المجلس على قرار القمة العادية للمنظمة الإيكواس بشأن الانتخابات في مالي، وقرر الموافقة على مفهوم عمليات بعثة الدعم الدولية المنسَّق والمعدَّل، وطلب من رئيس المفوضية أن يحيل الوثيقة المنسقة والمنقحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والقيام كذلك بالمشاورات مع رئيس مفوضية الإيكواس بإنشاء بعثة دعم مشتركة مع الاتحاد الإفريقي في مالي[1].

ويشير الباحث في هذا السياق إلى أن الإجراءات والقرارات التي اتخذت في هذا الصدد إنما تدل على ارتياح المجلس تجاه ما حدث من تطورات بشأن الأوضاع التي شهدتها مالي، مع متابعته ودعمه المعنوي للوصول لتسوية حقيقة وإرساء قواعد استقرار سياسي وأمني.

4- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 371، المنعقد في 25 أبريل 2013، ووفق ما قدمه مفوض السلام والأمن وبيانات ممثلي كل من مالي والجزائر وبوركينا فاسو وموريتانيا ولجنة منظمة الإيكواس لمالي والأمم المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي ورواندا وبريطانيا وأمريكا، فقد طالب المجلس بنزع السلاح غير المشروط من أيدي كل الجماعات المسلحة، كما طلب أيضًا من رئيس المفوضية ورئيس مفوضية الإيكواس مواصلة دورهم الشرعي في دعم مالي بالتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة من خلال مجموعة الدعم والمتابعة، هذا وقد أعرب المجلس عن قلقه بشأن عدم استشارته في عملية الصياغة والتشاور بخصوص اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي، بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، لتتولى مهمة بعثة الدعم الدولية في مالي، وطالب كذلك المفوضية باتخاذ إجراءات لدعم العملية الانتخابية وإيفاد بعثة مراقبة الانتخابات في مالي، وأشاد بلجنة الحكماء والقيام بمهمة التقييم قبل الانتخابات، كما طلب من

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 358 ème réuniontenue Addis Abéba, le 7 mars 2013, Pp.1-4.

رئيس المفوضية بالتشاور مع مفوض منظمة الإيكواس والسلطات المالية، تقديم تقرير بشأن الجهود المبذولة لتسوية الصراع في مالي[1].

وتأتي قرارات هذا الاجتماع للدلالة على الدعم المعنوي للمجلس، ومحاولته إبراز دوره بوصفه مسئولاً أمنيًّا في القارة الإفريقية واحتوائه للأزمة في مالي وإشادته بوجود خطوات إيجابية في تسوية الصراع بجهود منظمة الإيكواس وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي مينوسما رغم شجبه لها جراء عدم استشارته مسبقًا.

5- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 376، المنعقد في 16 مايو 2013، وبناءً على إحاطته من قِبل مفوض السلام والأمن وبيانات مفوض الشئون السياسية وممثلي مالي وبوركينا فاسو ورواندا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وفرنسا وأمريكا وبريطانيا، فقد جدد المجلس مطالبته بنزع السلاح من أيدي جميع الكيانات غير الحكومية في مالي، كما حث المفوضية والدول الأعضاء على دعم عملية الانتخابية في مالي[2].

ويتضح من هذا الاجتماع أن ما اتخذ فيه من إجراءات وتحركات لا يختلف عن تدابير اجتماعاته السابقة، من حيث نزع الأسلحة واستهداف الوصول إلى تسوية سلمية للصراع.

6- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 426، المنعقد في 7 أبريل 2014، واعتمادًا على إحاطته من قِبل مفوض الشئون السياسية في الاتحاد الإفريقي حول أوضاع حقوق الإنسان في مالي، خلال فترة احتلال المناطق الشمالية تمبكتو وغاو وكيدال، فقد رحَّب المجلس بتقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي عن حالة وضع حقوق الإنسان في مالي، كما طلب المجلس من اللجنة والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mal, 371 ème réuniontenue Addis Abéba, le 25 avril 2013,Pp.1- 4.

2- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mal, 376 ème réuniontenue Addis Abéba, le 16 mai 2013, Pp.1-2.

والشعوب، وأجهزة الاتحاد الإفريقي مع إدارة الشئون السياسية بمفوضية الاتحاد الإفريقي، دعم وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مفوضية الاتحاد بشأن الجوانب الإنسانية وانتهاكاتها، وعلى اللجنة أن تطلعه عليه في حالة تنفيذ توصياته[1].

ويتبين من قرارات هذا الاجتماع حرص المجلس على الدعم المعنوي ومتابعته للوضع في مالي، بدليل توجيهاته بدعم وتنفيذ ما جاء في تقرير مفوضية الاتحاد، بشأن حقوق الإنسان ومعاقبة مرتكبي مُنتهكيها.

7- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 449، المنعقد في 11 أغسطس 2014، وبالاستناد إلى تقرير رئيس مفوضية وأنشطة بعثة الاتحاد الإفريقي، والممثل السامي للاتحاد في مالي والساحل، وبيانات ممثلي مالي وغانا وأعضاء مجلس الأمن الدولي فرنسا وتشاد ونيجيريا ورواندا وبريطانيا وأمريكا والأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد حثَّ المجلس في اجتماعه هذا الدول الأعضاء على المساهمة في تنفيذ توجهات قرار مجلس الأمن الدولي 2164 بهدف تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، كما أعرب عن دعمه لعقد مؤتمر قمة الدول المشاركة في عملية نواكشوط للدعم السياسي بشأن مالي، هذا وقد حث المجلس أيضًا الدول الأعضاء والشركاء الدوليين على تقديم الدعم السياسي والمالي والتقني من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن تسوية الوضع في مالي وأمن الساحل، وكذلك دعا المجلس المجموعات المسلحة في مالي إلى إبداء التسامح والوفاق المتبادل من أجل تسهيل البحث عن حل دائم للأزمة في مالي، كما أشاد المجلس بعملية ميشيل مواصلة جهودها للدعم وتعزيز التعاون الأمني، وطالب كذلك رئيس المفوضية بأن يطلعه بانتظام على تطور الحوار الشامل بين الأطراف المالية وتنفيذ استراتيجية الاتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل[2].

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali,426 th meeting held in, Addis Ababa, on 7 April 2014,P.1.

2- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali and in the Sahel region,449 th meeting held in, Addis Ababa, on 11 August 2014, Pp.1-4.

ويمكن القول إن إجراءات وقرارات اجتماع المجلس تدل على احتواء الأزمة المالية سياسيًا من خلال توجيهاته ودعمه المعنوي، وحثه المتواصل بغية الوصول لتسوية نهائية للصراع بتنفيذ استراتيجية الاتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل.

8- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 457، المنعقد في 16 سبتمبر 2014، وارتكازًا على إحاطته من قِبل مفوض السلام والأمن بشأن تطورات الوضع في مالي ومنطقة الساحل، وعلى بيانات ممثلي مالي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا ورواندا وأمريكا، فقد كرر المجلس مناشدته للمجموعات المسلحة في مالي وجدد دعوته لهم للتوافق المتبادل وإيجاد حل شامل للأزمة في مالي، مؤكدًا أن نجاح المفاوضات التي بدأت في إطار عملية الجزائر سيعزز الأمن والاستقرار في مالي والمنطقة بكاملها، كما ناشد المجلس الشركاء الدوليين لمالي مواصلة دعمهم الاقتصادي والمالي، ودعا أيضًا المجلس الأطراف المالية للتفاوض وإيجاد حل شامل وعادل للجميع، كما أدان الهجمات الإرهابية ضد وحدتي بوركينا فاسو وتشاد التابعتين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي، وشدد أيضًا على مكافحتها مشيرًا إلى تدابير اجتماعه رقم 455 بشأن الإرهاب والتطرف، كما طالب المجلس المفوضية على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد الإفريقي لمنطقة الساحل، بالتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المعنيين، والعمل على تنفيذ الخطوات المتفق عليها في اجتماع نيروبي في 2 سبتمبر 2014، في تعزيز التعاون الأمني وتفعيل الهيكل الإفريقي للسلام والأمن في منطقة الساحل والصحراء[1].

وتفسر نتائج هذا الاجتماع في إطار متابعة المجلس للوضع في مالي، وإحاطته بخطورة الإرهاب وتواجده في مناطق الشمال، ومبادرته بالدعوة لمحاربته وتجفيف

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mal, 457 ème réuniontenue Addis Abéba, le 16 septembre 2014, Pp.1-2.

منابعه، ذلك حرصًا منه على تسوية الصراع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، بما يعزز الأمن والاستقرار في مالي والمنطقة بالكامل.

9- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 486، المنعقد في 19 فبراير 2015، والمعتمد على نتائج مهمة البعثة الميدانية المشتركة للمجلس ولجنة السياسة والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي خلال الفترة من 11 إلى 13 فبراير 2015، فقد كرر المجلس أهمية المشاركة المشتركة للاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي في دعم حكومة مالي وشعبها، كما شدد على حث جميع الأطراف في مالي على دعم محادثات الجزائر للسلام، واحترام اتفاق وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، ودعا أيضًا الحكومة والشعب المالي لمواصلة جهودهم بهدف إعادة بناء مالي في مجالات تطوير وتعزيز قوات الدفاع والأمن[1].

وما جاء من إجراءات وقرارات خلال هذا الاجتماع، أكد على تعزيز دور الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن ما أتى في محادثات السلام في الجزائر، بجانب الدعوة إلى تسوية سلمية للصراع، كل هذا يدل على قدرة المجلس وسيطرته على الوضع في مالي سياسيًّا بجهود التعاون الدولي والإقليمي.

10- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 496، المنعقد في 27 مارس 2015، ووفق تقرير رئيس المفوضية عن تطور محادثات السلام بين الأطراف المالية في الجزائر، وأيضًا بيان الممثل السامي للاتحاد الإفريقي في مالي ومنطقة الساحل، وبيانات وزير الشئون الخارجية والتعاون الدولي بمالي والجزائر بصفته رئيس ملف الوساطة، وكذلك ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أمريكا وفرنسا ونيجيريا وبريطانيا والأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد حثَّ المجلس الحكومة والمجموعات المسلحة في الشمال على إبرام اتفاق سلام شامل، كما دعا مجلس الأمن الدولي لتقديم الدعم الكامل للاتفاق، مؤكدًا على تصميمه

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali,486 th meeting held in, Addis Ababa, on 19 february 2015, Pp.1-2.

باتخاذ وتنفيذ التدابير التي قد تفرضها الحالة على جميع الجماعات والأفراد الذين يعيقون تنفيذ الاتفاق، كما طلب من مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي مساعدته في دعمهم لذلك، وأكد أيضًا دعمه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي، كما أعرب المجلس عن خيبة أمله في عدم توقيع حركة أزواد على اتفاق السلام، رغم توازن الاتفاق في الحل الوسط الذي قبلته الأطراف الأخرى، كما كشف عن قلقه بشأن الوضع الأمني المتقلب في مالي وأدان الهجمات الإرهابية على الجيش المالي والقوات الدولية، وطلب أيضًا من المفوضية تقديم الدعم الكامل لتنفيذ اتفاق عملية الجزائر مع مناشدته للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بتقديم الدعم المالي والتقني لتنفيذ الاتفاق[1].

ويتضح من قرارات وتوجهات هذا الاجتماع، أنه بالرغم من تفاؤل المجلس بنجاح عملية التسوية، فإنه قد فوجئ بتدهور الوضع الأمني في مالي، وعدم الوصول إلى تنفيذ الاتفاق الذي قوبل بالرفض من قبل حركة أزواد في الشمال، وكذلك عدم قدرته على السيطرة وإحكام الوضع، إلا بالتعاون الدولي والإقليمي.

11- بينما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 502، المنعقد في 29 أبريل 2015، ومن خلال إحاطته من قِبل مفوض السلام والأمن، وبيانات ممثلي فرنسا وأمريكا وبريطانيا، والأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أكد المجلس التزامه بوحدة مالي، وتقديم الدعم الكامل لاتفاقية السلام والمصالحة في مالي المنبثقة عن عملية الجزائر، ووجه نداءً عاجلاً إلى حركة أزواد للاشتراك في الاتفاق، كما طالب المفوضية باتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل التبكير بعقد اجتماع وزراء دفاع الدول المشاركة في عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني بهدف التصدي لخطر الإرهاب وتناميه في الشمال[2].

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 496 th meeting held in, Addis Ababa, on 27 march 2015, Pp.1-4.

2- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 502 nd meeting held in, Addis Ababa, on 29 april 2015, Pp.1-2.

وتدل جُل القرارات والتوجهات الواردة في هذا الاجتماع على ضعف دور المجلس وعدم قدرته على احتواء الأزمة وإقناع الأطراف بتنفيذ الاتفاق، واكتفائه بالدعم المعنوي من أجل إيجاد مخرج حقيقي قبل توغل وسيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة على الشمال.

12- في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 513، المنعقد في 3 يونيو 2015، وبالاستناد إلى إحاطة مفوض السلام والأمن، وبيانات ممثلي فرنسا وأمريكا وبريطانيا، والأمانة العامة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، رحَّب المجلس بتوقيع أطراف الصراع على اتفاق السلام والمصالحة في 15 مايو 2015 بباماكو، وكرر دعمه الكامل للاتفاق والتزام الاتحاد الإفريقي بصفته الضامن للاتفاق بتحمل جميع المسئوليات من دعم وتنفيذ، كما أكد عزم الاتحاد الإفريقي باتخاذ تدابير وفرض عقوبات ضد من يشكل عقبة أمام تنفيذ الاتفاق، هذا وقد حث الأمم المتحدة على دعمها لتنفيذ الاتفاق، وأدان كذلك المجلس زيادة الهجمات الإرهابية في شمال مالي ضد السكان المدنيين والجيش المالي والقوات الدولية[1].

وتبين الإجراءات التي تم اتخاذها داخل هذا الاجتماع عدم قدرة المجلس على احتواء الأزمة وإنهائها في مالي، حيث اقتصر دوره على الدعم المعنوي للاتحاد الإفريقي فيما أقره من قرارات، مما دفعه إلى مطالبة المجتمع الدولي بمساندته بالضغط على الأطراف بتنفيذ الاتفاق والتصدي للهجمات الإرهابية في الشمال.

13- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 544، المنعقد في 18 سبتمبر 2015، ووفق تقرير رئيس المفوضية وبيانات الممثل الدائم لمالي لدى الاتحاد الإفريقي، وممثل الاتحاد الأوروبي والأمانة العامة للأمم المتحدة، وبيانات ممثلي فرنسا وأمريكا وبريطانيا، والإحاطة بإنشاء قوة تدخل في شمال مالي لمكافحة الجماعات الإرهابية، فقد أكد المجلس دعمه الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 513 th meeting held in, Addis Ababa, on 3 june 2015, Pp.1-2.

مالي، ورحب بإنشاء لجنة متابعة الاتفاق، مع إعرابه عن الصعوبات التي واجهت بدء عملية التنفيذ نتيجة للأحداث التي وقعت في أغسطس 2015 بمنطقة كيدال، كما طلب المجلس من جميع الأطراف المعنية أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها، كما كرر تصميمه على فرض عقوبات ضد من يعرقل الاتفاق، وحث المجلس أيضًا المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاق[1].

ويتضح من تدابير اجتماع المجلس أن الوضع غير مستقر في مالي ولاسيما في شماله، مع قلقه الشديد ومطالبته جميع الأطراف بالالتزام أو بفرض عقوبات على من يحاول عرقلة الاتفاق، مما يدل ذلك على اكتفاء المجلس بالدعم المعنوي الذي يأتي في إطار متابعته ومسئوليته للوضع في مالي والقارة الإفريقية.

14- في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 679، المنعقد في 13 أبريل 2017، وبناءً على إحاطة مفوض السلام والأمن وبيان ورئيس مجلس وزراء مجموعة القوة المشتركة لدول الساحل الخمس، فقد شدد المجلس على الأطراف المالية بمضاعفة جهودهم من أجل تنفيذ عملية الاتفاق، كما أكد عن دعمه للبعثة المتكاملة في مالي، وشدد المجلس أيضًا على بناء قدرات قوات الدفاع والأمن في مالي، والمضي قدمًا نحو تنسيق جميع المبادرات لتسوية الأزمة في مالي، كما دعا مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرار عاجل يتوافق مع الطلب المقدم من الدول الأعضاء في مجموعة دول الساحل الخمس بنشر القوة المشتركة، وطالب المجلس أيضًا المفوضية بتقديم الدعم التقني اللازم للأمانة العامة لمجموعة دول الساحل الخمس، بشأن تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية وغيرها من أجل إيجاد مخرج للوضع في مالي[2].

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali and the Sahel region in general,544 th meeting held in, Addis Ababa, on 18 september 2015, Pp.1-4.

2-Peace and Security Council, AU, Communique on the draft Strategic Concept of Operations (CONOPs) of the Joint Force of the G5 Sahel, 679 th meeting held in, Addis Ababa, on 13 april 2017, Pp.1-4.

وتشير قرارات وتوجهات اجتماع المجلس إلى اهتمامه بالدعم المعنوي، وحثه على ضرورة مساندة مجموعة الدول الخمس، لاحتواء أزمة مالي بمساعدة مجلس الأمن الدولي، ويأتي هذا كنوع من الضغط على الأطراف المتصارعة لقبول وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

15- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 703، المنعقد في20 يوليو 2017، وبالارتكاز على إحاطة الممثل السامي لرئيس مفوضية مالي والساحل والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وممثلي مالي والتوغو ورئيس منظمة الإيكواس والاتحاد الأوروبي، فقد شدد المجلس بالتعاون مع المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات ضد الحركات الموقعة على الاتفاق، والتي لا تزال تنتهك وقف إطلاق النار، كما أدان الهجمات الإرهابية في الشمال، وأكد أيضًا عن دعمه الكامل لمبادرة مجموعة دول الساحل الخمس بإنشاء القوة المشتركة، وأشاد باعتماد مجلس الأمن الدولي القرار 2359-2017 الذي رحب بنشر القوة المشتركة، وطالب كذلك مفوضية الاتحاد باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين رئيس المجلس الأوروبي من الوفاء بولايته، وتعاونه مع بعثة الأمم المتحدة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل[1].

وتتضح من إجراءات هذا الاجتماع ضعف دور المجلس وعدم قدرته على تسوية الصراع إلا بالتعاون الدولي وجهود الدول المجاورة، بدليل حثه للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل على القيام بدورها، عقب موافقة مجلس الأمن الدولي بنشر قواتها ودعمها دوليًا وإقليميًا، مما أعطى الصراع في مالي بعدًا دوليًا.

16- بينما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 723، المنعقد 5 أكتوبر 2017، وبالاعتماد على إحاطة رئيس قسم الشئون الإنسانية واللاجئين والمشردين بمفوضية الاتحاد الإفريقي، ونائب مدير شئون شمال وغرب إفريقيا باللجنة الدولية للصليب

1-Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali,703 th meeting held in, Addis Ababa, on 20 july 2017,Pp.1-3.

الأحمر، وبيان الممثلين الدائمين لمالي لدى الاتحاد الإفريقي وممثل النيجر، فقد شدد المجلس على جميع الدول الأعضاء بالمساعدة تجاه الحالة الإنسانية في شمال مالي، كما أعرب عن تأكيده على الإسراع في عملية إنشاء وتشغيل الوكالة الإنسانية للاتحاد الإفريقي[1].

ويكشف ما جاء من قرارات في هذا الاجتماع حث المجلس على معالجة تدهور الحالة الإنسانية في الشمال بسبب انتشار الفوضى، مما يدل على إخفاقه في تسوية الصراع في مالي.

17- في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 736، المنعقد في 20 نوفمبر 2017، وبناءً على إحاطة الممثل السامي للاتحاد الإفريقي، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وممثل مالي ومنظمة الإيكواس حول الوضع في مالي، فقد شدد المجلس على الأطراف المالية بشأن مضاعفة جهودها في تنفيذ أحكام الاتفاقية، وجدد أيضًا التزامه بمواصلة دعم دول الساحل الخمس، ودعمه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جهودها وشجعها على مواصلة دعمها للقوات المسلحة المالية وقوة الساحل المشتركة والانتخابات المزمع إجراؤها في مالي في ديسمبر 2017 و2018، وطالب كذلك المفوضية باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتمكين بعثة الاتحاد الأوروبي من أداء ولايتها[2].

وتدل القرارات الواردة في هذا الاجتماع على اهتمام المجلس ومتابعته لاحتواء الأزمة في مالي، من خلال دعمه المعنوي المتواصل وإشراك أطراف أخرى إقليمية ودولية في تسوية الصراع.

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation humanitaire dans la région du Sahel, en particulier au Mali et au Niger,723 ème réuniontenue Addis Abéba, le 5 octobre 2017,P.1.

2-Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali and the Sahel,736 th meeting held in, Addis Ababa, on 20 november 2017,Pp.1-3.

18- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 782، المنعقد في 27 يونيو 2018، واستنادًا إلى إحاطته بالمذكرة الإعلامية بشأن تنسيق المبادرات وتفعيل الهيكل الإفريقي للسلام والأمن في منطقة الساحل، وتقرير مفوض السلام والأمن وقراراته السابقة بشأن مالي، فقد أدان المجلس الهجمات الإرهابية في شمال مالي، وأكد على التعجيل بتنفيذ أتفاق السلام والمصالحة في مالي، والبحث عن طريقة لإيجاد حل دائم للأزمة الليبية باعتبار ذلك النهج عنصرًا أساسيًّا في الاستجابة للحالة في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، كما أعرب عن تأكيده كذلك على أن تتوافر لقوة الساحل الخمس موارد للاضطلاع بمهامها، كما طالب المجلس المفوضية باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تنشيط عملية نواكشوط لتعزيز السلام والأمن في مالي ومنطقة الساحل والصحراء ككل[1].

وتكشف قرارات وتحركات اجتماع المجلس عن محاولته إبراز دوره السياسي، من خلال متابعته وحثه المتواصل لدعم جميع المبادرات، من أجل إيجاد مخرج للأزمة في مالي وليبيا التي تأثرت بتبعاتها المنطقة.

19- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 863، المنعقد في 25 يوليو 2019، واعتمادًا على تصريحات رئيس المجلس في شهر يوليو2019، ورئيس إدارة الأزمات وإعادة الإعمار بالاتحاد الإفريقي والممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وبناء على ما جاء بموجب المادة السابعة من بروتوكوله المنشئ، فقد طالب المجلس الرئيس والحكومة بمالي بمواصلة مشاوراتهم بشأن عملية مراجعة الدستور وفق الاتفاق، كما شدد على المجتمع الدولي وسعيه نحو ضخ مزيدٍ من الدعم المالي واللوجستي لعمليات فرقة العمل المشتركة التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس، إضافة إلى تأكيده ضرورة التوصل لحل سلمي وتوافقي للأزمة

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali et au Sahel, 782 ème réunion tenue au niveau ministériel nouakchott, le 27 juin 2018,Pp.1-3.

الليبية، كما قرر إرسال بعثة ميدانية مشتركة مع لجنة الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2019 لتقييم الوضع في مالي والمنطقة [1].

ما جاء من توجهات وتدابير في اجتماع المجلس لا يختلف كثيرًا عن تدابير اجتماعاته السابقة، باستثناء مطالبته بتوفير الدعم المالي واللوجستي لقوة دول الساحل الخمس المشتركة، هذا وقد جاء كل ذلك في إطار متابعته للوضع في مالي، ودعمه المعنوي وحثه المتواصل بغية إيجاد مخرج للأزمة في مالي وليبيا.

20- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 934، المنعقد في 26 يونيو 2020، وعلى ضوء ملاحظات ممثل الجزائر الدائم لدى الاتحاد الإفريقي وبيانات مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، ومفوض منظمة الإيكواس، وبناء على العرض الذي قدمه رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، فقد طالب المجلس حكومة مالي والحركات الموقعة على الاتفاق بالتعجيل بشأن تنفيذ اتفاق السلام ووضع خارطة طريق يتفق عليها الجميع، كما طالب الوساطة الدولية بمواصلة دعمها وجهودها للتوصل إلى تنفيذ الاتفاق [2].

ويمكن القول إن قرارات اجتماع المجلس هذه لا تختلف عن تدابير اجتماعاته السابقة، في إطار المتابعة والدعم المعنوي لاحتواء الأزمة سياسيًا بسبب ضعف دوره وعدم قدرته على تسوية الصراع.

21- بينما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 938، المنعقد في 29 يوليو 2020، وبالاستناد إلى إحاطته بمؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات منظمة الإيكواس المنعقد في 27 يوليو 2020بشأن مالي، واجتماعه 934، فقد

1-Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali and the Sahel, 863 rd meeting held in, Addis Ababa, on 23 july 2019, Pp.1-3.

2-Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur à l'occasion du "cinquième anniversaire de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, issu du Processus d'Alger" : Nécessité de renforcer le soutien aux Maliens aux fins d'accélérer la mise en oeuvre et l'appropriation de l'Accord", 934e réuniontenue Addis Abéba, le 26 juin 2020, Pp.1-3.

طالب المجلس رئيس المفوضية بالتشاور مع منظمة الإيكواس لإيجاد حل دائم للوضع في مالي، ودعوته لجميع الأطراف المالية بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، كما ناشد المجلس جميع المواطنين في مالي بالتزام الهدوء والامتناع عن أي أعمال تزيد من تفاقم الوضع[1].

هذا وتوضح الإجراءات والتوجهات الواردة في هذا الاجتماع، استمرار ضعف دور المجلس واعتماده الفعلي على منظمة الإيكواس، لإيجاد حل سلمي ومرضٍ لجميع الأطراف في مالي.

المرحلة الرابعة (19 أغسطس2020 – 9 أكتوبر2020):

1- في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 941، المنعقد في 19 أغسطس 2020، واعتمادًا على ملاحظات رئيس المجلس ومفوض السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي، ورئيس منظمة الإيكواس والبيان الصادر عن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن الوضع في مالي، فقد قرر المجلس تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد، على أثر التغيير غير الدستوري للحكومة في مالي، والذي حدث في 18 أغسطس 2020، كما طالب قوات الدفاع والأمن في مالي بالامتناع عن التدخل في العمليات السياسية، والإفراج عن الرئيس ورئيس الوزراء، وكذلك طلب من رئيس المفوضية التعاون مع مفوضية الإيكواس لمساعدة الجهات السياسية في مالي والعمل على استعادة النظام الدستوري[2].

ويتضح من التدابير الواردة في اجتماع المجلس، وعلى أثر الأحداث التي حصلت في مالي، ضعف دور المجلس وعدم قدرته على فعل أي شيء ملموس وواقعي تجاه ما

1- Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali, following the Declaration of Economic community of West Africa States (ECOWAS) Heads of State and Government on the Socio-Political crisis in Mali, 938 th meeting held in, Addis Ababa, on 29 july 2020, Pp.1-2.

2- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 941 ème réuniontenue Addis Abéba, le 19 aout 2020,Pp.1-3.

حدث، رغم إظهار قدرته السياسية بالحث والمطالبة، حيث اكتفى بالدعم المعنوي لجهود منظمة الإيكواس والمجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للأزمة في مالي.

2- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 946، المنعقد في 17 سبتمبر 2020، وبناءً على ملاحظات رئيس المجلس والعرض الذي قدمه الممثل السامي للاتحاد الإفريقي لمالي والساحل، وبيان مفوضية منظمة الإيكواس، فقد أيد المجلس قرار منظمة الإيكواس بشأن الفترة الممنوحة للانتقال السياسي في مالي، كما دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية، وطلب من رئيس المفوضية التعاون مع مفوضية الإيكواس في عملية استعادة النظام الدستوري، ودعا البعثة المتكاملة لمواصلة جهود دعمها لتنفيذ اتفاق عام 2015[1].

وجاءت إجراءات وقرارات هذا الاجتماع لتؤكد على ضعف دور المجلس في إنهاء الصراع، واكتفائه بالدعم المعنوي لمنظمة الإيكواس والبعثة المتكاملة للأمم المتحدة من أجل إيجاد حل للأزمة في مالي.

3- في اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي 954، المنعقد في9 أكتوبر 2020، ووفق ملاحظات الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الاتحاد الإفريقي ورئيس المجلس لشهر أكتوبر 2020، وتصريحات رئيس مفوضية الاتحاد وبيان رئيس منظمة الإيكواس، وبعد ارتياح المجلس للتطورات الإيجابية في مالي، فقد طلب من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومفوضية الإيكواس، تنشيط لجنة المتابعة والدعم لمساندة الحكومة الانتقالية وشعب مالي، كما قرر المجلس رفع تعليق مشاركة مالي من أنشطة الاتحاد الإفريقي، مع مواصلة رصد تطورات الحالة في مالي عن كثب[2].

1- Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali, 946 th meeting held in, Addis Ababa, on 17 september 2020,Pp.1-3.

2- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 954 ème réuniontenue Addis Abéba, le 9 octobre 2020,Pp.1-3.

وتدل توجهات هذا الاجتماع على ارتياح المجلس للوصول إلى اتفاق بالخروج من الأزمة، وذلك بتشكيل الحكومة الانتقالية في مالي، إلا أنه وفي إطار متابعته ودعمه المعنوي وبالتعاون المشترك للجهود المبذولة، يحث على مراقبة الوضع حتى تكتمل العملية السياسية في مالي واستقرارها أمنيًا.

المرحلة الخامسة (ما بعد 1 يونيو2021):

1- في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 1001، المنعقد في 1 يونيو 2021، وبالارتكاز على إحاطة رئيس المجلس وبيانات مفوض السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي، ورئيس منظمة الإيكواس وبيان رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل (ميشال)، وبناءً على رفض المجلس الانقلابات غير الدستورية في القارة، فقد قرر تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الإفريقي إلى حين استعادة النظام الدستوري على أثر الانقلاب العسكري، كما قرر أيضًا تشكيل بعثة تقييم وإرسالها إلى مالي من أجل دعمها لتنفيذ برنامج الانتقال وإجراء الانتخابات، وكذلك ناشد المجلس المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي لمالي، وطالب رئيس المفوضية بمراقبة الوضع في مالي عن كثب وتقديم تقارير منتظمة إليه[1].

ويتضح من إجراءات اجتماع المجلس ضعف دوره وعدم قدرته على المحافظة على الوضع الانتقالي في مالي قبل الانقلاب العسكري، واكتفى بتعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي، هذا وجاء كل ذلك في إطار متابعته ودعمه المعنوي المستمر، باعتباره المسئول الأول عن حفظ السلم والأمن الإفريقي.

2- بينما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 1027، المنعقد في 2 سبتمبر2021، وبناءً على ملاحظات رئيس المجلس لشهر سبتمبر 2021، وبيانات مفوض السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي ورئيس منظمة الإيكواس، وإحاطته من قِبل

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 1001 ème réuniontenue Addis Abéba, le 1 juin 2021,Pp.1-3.

الممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، فقد رحَّب المجلس بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الانتقالية في مالي، إلا أنه أعرب عن قلقه تجاه بطء تنفيذ خطة عمل الحكومة، ودعوتها لوضع جدول زمني لتحديد وتنفيذ الإصلاحات السياسية، وكذلك إجراء الانتخابات خلال فترة 18 شهرًا، هذا وقد جدد دعوته نحو بذل مزيدٍ من المساعي الحميدة بغية التوصل إلى حل وسط بشأن تنظيمها، وطالب كذلك مفوضية الاتحاد بإجراء تقييم للتهديدات التي يمكن أن تقوض أركان العملية السياسية، وحث المجلس أيضًا الحكومة الانتقالية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيكواس، على إعادة النظر في استراتيجية حماية المدنيين، كما تعهد المجلس بتقديم الدعم للحكومة الانتقالية بشأن عملية الإصلاح والانتخابات، مع مناشدته جميع الدول الأعضاء والشركاء تقديم الدعم التقني والمالي للحكومة الانتقالية، واختتم المجلس اجتماعه بتطلعه إلى نتائج زيارة المبعوث الخاص لمنظمة الإيكواس والوسيط إلى مالي من أجل تقييم الوضع بعد الزيارة، وقرر إبقاء المسألة في مالي قيد نظره الفعلي[1].

وتبين إجراءات وتوجهات اجتماع المجلس هذه ضعف دوره وعدم قدرته على تحقيق الوئام الوطني والاستقرار، حيث اكتفى كعادته بالدعم المعنوي وحثه على بذل المزيد من الجهد لإنجاح العملية السياسية في مالي.

3- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 1057، المنعقد في 14 يناير 2022، وبناءً على البيان الصادر عن الدورة العادية الستين لرؤساء منظمة الإيكواس، وملاحظات رئيس المجلس ومفوض السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل وممثل الجزائر وممثل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي، وعقب إعرابه عن فشل السلطات المالية في الالتزام بالفترة الانتقالية، فقد رفض المجلس الجدول الزمني لإجراء الانتخابات الرئاسية في نهاية شهر ديسمبر 2025، كما

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la Situation au Mali et l'Examen du Rapport de la Mission d'évaluation du CPS au Mali, 1027 ème réuniontenue Addis Abéba, le 2 septembre 2021,Pp.1-3.

طالب رئيس المفوضية بالتعامل بشكل مباشر مع السلطات الانتقالية في مالي، وجميع الأطراف لوضع الصيغة النهائية لجدول زمني للانتخابات، مع نشر بعثة تقييم تقني للإسراع باستعادة النظام الدستوري، وكذلك ناشد مجلس الأمن الدولي دعم تنفيذ قرارات قمة منظمة الإيكواس حتى يمكن استعادة النظام الدستوري في مالي[1].

ويتضح من توجهات اجتماع المجلس وما نتج عنه من قرارات، أن دوره قد اقتصر على الدعم المعنوي واعتماده على جهود منظمة الإيكواس، ودول الجوار ومجلس الأمن الدولي لإنجاح العملية السياسية في مالي.

4- أما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 1076، المنعقد في 14 أبريل 2022، ووفقًا لاعتماده على قرارات اجتماعاته السابقة بشأن الأوضاع في بوركينا فاسو وتشاد وغينيا ومالي والسودان، وملاحظات رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي وبيان رئيس منظمة الإيكواس، فقد حث المجلس السلطات الانتقالية في مالي بالتعاون مع منظمة الإيكواس، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن خارطة الطريق، وإجراء تحقيق في الجرائم التي وقعت في وسط مالي وتقديم الجناة إلى العدالة[2].

ويلاحظ من قرارات اجتماع المجلس ضعف دوره وعدم قدرته على احتواء الأزمة في مالي بشكل عام، حيث اكتفى بالتنديد بأعمال العنف التي شهدتها البلاد، مع مناشدته منظمة الإيكواس والسلطات المالية بالتدخل لوضع حد لهذه الأعمال والتوصل لاتفاق يمكِّنها من السيطرة على الوضع.

5- وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 1106، المنعقد في 19 سبتمبر 2022، وعلى ضوء إحاطته بالتقدم في تنفيذ خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية في مالي، فقد

1- Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali, 1057 th meeting held in, Addis Ababa, on 14 january 2022,Pp.1-4.

2-Peace and Security Council, AU, Communiqu on the political transition processes in Burkina Faso, Chad, Guinea, Mali and Sudan, 1076 th meeting held in, Addis Ababa, on 14 april 2022,Pp.1-6.

حث المجلس أطراف الصراع في مالي على الوفاء بتعهداتهم ودعمهم للمرحلة الانتقالية[1].

إن الإجراءات والتدابير الواردة في اجتماع المجلس تدل على متابعته للوضع مع ضعف دوره وعدم قدرته الفعلية على احتوائه، حيث اكتفى بالدعم المعنوي بحث الأطراف المتصارعة على دعم المرحلة الانتقالية في مالي.

6- بينما في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي 1116، المنعقد في 31 اكتوبر 2022، وبالارتكاز على ما اتخذه من قرارات وإجراءات في اجتماعاته السابقة بشأن الأوضاع في بوركينا فاسو وتشاد وغينيا ومالي والسودان، وملاحظات رئيس المجلس ورئيس بعثة الاتحاد الإفريقي في مالي، وبإحاطته بالتقدم المحرز في تنفيذ الجدول الزمني الانتقالي، فقد ناشد السلطات الانتقالية اتخاذ خطوات فعالة لتفعيل المرحلة الانتقالية، كما أعرب المجلس عن قلقه تجاه استمرار تدهور الوضع الأمني في مالي، واتساع نطاق الأنشطة الإرهابية ضد الدول المجاورة لمالي، وكذلك أشاد باستئناف عمل لجنة رصد اتفاق السلام، إضافة إلى تشديده على السلطات الانتقالية والحكومة التوغولية ومفوضية الاتحاد الإفريقي ومفوضية منظمة الإيكواس بشأن مشاركتهم في نجاح الاجتماع الثالث في لومي بالتوغو في 5 سبتمبر 2022 والخاص بمالي، كما أكد على الإسراع في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماع، مع حثه السلطات المالية على إعطاء الأولوية للجهود المشتركة لكل الأطراف بغية التنسيق وإنجاح خطط العملية السياسية في مالي[2].

يتضح من إجراءات اجتماع المجلس أنه رغم امتنانه الوافر نحو الخطوات الإيجابية التي تمت بشأن تسوية الصراع، فإنه أبدى قلقًا شديدًا بشأن الأنشطة الإرهابية التي قد

1- Peace and Security Council, AU, Communiqu on the Update on political transition in Burkina Faso ،Chad, Guinea, and Mali, 1106 th meeting held in, Addis Ababa, on 19 september 2022,Pp.1-6.

2-Peace and Security Council, AU, Communiqu on the Situation in the Sahel and Guinea,1116 th meeting held in, Addis Ababa, on 31 october 2022,Pp.1-4.

تطال دول الجوار، ولذا فقد أبقى الوضع في مالي تحت نظره دون تسوية فعلية ونهائية، مما يدل على ضعف دوره وعدم قدرته على تحقيق ذلك في المدى القريب.

المطلب الثاني– الصعوبات التي واجهت دور مجلس السلم والأمن الإفريقي والرؤى التوجيهية والمستقبلية في تسوية الصراع في مالي:

أولاً– الصعوبات التي واجهت دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي:

يرى الباحث أن دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي، قد واجهته مجموعة من الصعوبات التي كانت عائقًا لإيجاد تسوية سلمية للصراع والمتمثلة في:

1– التمرد العسكري والاستيلاء على السلطة وتقويض الحكم الديمقراطي في مالي:

يعد التمرد العسكري والاستيلاء على السلطة وعدم تسليمها ديمقراطيًا، من المعوقات التي طالت أمد الأزمة السياسية في مالي، مما دفع المجلس إلى تكثيف جهوده من أجل إرساء قواعد الحكم الديمقراطي وإرجاع النظام الدستوري في البلاد، ويظهر ذلك جليًا من خلال اجتماعاته وما اتخذه من إجراءات وقرارات، بداية من اجتماعه 314– 2012 الذي أكد فيه على اقتناعه بأن اللجوء إلى التمرد المسلح يشكل تهديدًا خطيرًا لعملية إرساء الديمقراطية في القارة الإفريقية[1]، وأيضًا في اجتماعه 315–2012، وكذلك الاجتماع 316–2012، والاجتماع 332–2012، والاجتماع 341–2012، والاجتماع 941–2020، والاجتماع 1001–2021، وصولاً إلى اجتماعه 1057– 20221 الذي أعرب فيه عن فشل السلطات الانتقالية المالية في الالتزام بالفترة الانتقالية المنصوص عليها ومدتها 18 شهرًا، تماشيًا مع الالتزام المنصوص عليه في الميثاق الانتقالي وتنظيم انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وذات مصداقية في 27 فبراير 2022، ورفضه بشدة للجدول الزمني الذي قدمته السلطات الانتقالية المالية والجدول

1- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 314th, op.cit,P.1.

الزمني لإجراء الانتخابات الرئاسية بحلول نهاية ديسمبر 2025، كما شدد على أن هذا يعتبر غير دستوري ويعد عرقلة خطيرة للعمليات الديمقراطية في مالي[1].

2- هشاشة تأمين الحدود وتغلغل التنظيمات الإسلامية في شمال مالي:

ما يحدث في شمال مالي وبطبيعتها الجغرافية والقوى المهددة للمنطقة تجاوز قدرة وإمكانيات المجلس ومنظمة الإيكواس ودول الجوار للسيطرة عليها، وهذا ما أشار إليه المجلس في اجتماعاته بداية من اجتماعه 316، عندما كرر المجلس الإدانة الشديدة من قبل الاتحاد الإفريقي للهجمات التي ترتكبها الجماعات المسلحة، بالتعاون مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والشبكات الإجرامية عبر الوطنية، ودعوته جميع دول منظمة الإيكواس والدول الأساسية وجميع الدول الأخرى إلى بذل قصارى جهدها لمنع أي تدفق للأسلحة والمقاتلين إلى الجماعات المسلحة والإرهابية العاملة في الجزء الشمالي من مالي[2]، وأيضًا الاجتماع 319-2012، والاجتماع 323-2012، والاجتماع 327-2012، والاجتماع 332-2012، والاجتماع 339-2012، والاجتماع 341-2012، والاجتماع 350-2013، والاجتماع 353-2013، والاجتماع 449-2014، والاجتماع 457-2014، والاجتماع 496-2015، والاجتماع 502-2015، والاجتماع 513-2015، والاجتماع 544-2015، والاجتماع 679-2017، والاجتماع 703-2017، والاجتماع 782-2018، والاجتماع 863-2019، والاجتماع 934-2020، والاجتماع 938-2020، والاجتماع 946-2020، حتى اجتماعه 1116-2022 الذي أعرب فيه عن قلقه بشأن تدهور الحالة الأمنية في مالي، واتساع نطاق الأنشطة الإرهابية تجاه دول الجوار في غرب إفريقيا[3].

1- Peace and Security Council, AU, Communiqu on the political transition processes in Burkina Faso, Chad, Guinea, Mali and Sudan, 1076 th, op.cit,P.1.

2- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 316 ème, op.cit,P.3.

3-Peace and Security Council, AU, Communiqu on the Situation in the Sahel and Guinea,1116 th, op.cit,P.3.

3- ضعف الدعم المالي واللوجستي لمجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي:

يعتمد أي تدخل عسكري ميداني عادةً على الدعم المالي واللوجستي، وهذا ما قام به المجلس في دعم قوات حفظ السلام الإفريقية وتواجدها في مالي، إلا أن ثمة عدة صعوبات قد واجهته، منها الدعم المالي واللوجستي، والذي أشار إليه المجلس في اجتماعاته بشكل متكرر، ويظهر ذلك بوضوح منذ اجتماعه 314-2012 الأول عقب التمرد العسكري المسلح، الذي طالب فيه رئيس المفوضية بأن يتخذ بالتعاون مع حكومة مالي ومنظمة الإيكواس والدول المجاورة والأمم المتحدة، جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للشركاء في التنمية، في أقرب وقت ممكن بشأن طرق تعزيز وتكثيف دعمهم لمالي، وتاليه الاجتماع 315-2012، والاجتماع 316-2012، والاجتماع 323-2012، والاجتماع 327-2012، والاجتماع 339-2012، والاجتماع 341-2012، والاجتماع 350-2013، والاجتماع 353-2013، والاجتماع 358-2013، والاجتماع 371-2013، والاجتماع 449-2014، والاجتماع 457-2014، والاجتماع 496-2015، والاجتماع 502-2015، والاجتماع 544-2015، والاجتماع 679-2017، والاجتماع 703-2017، والاجتماع 736-2017، والاجتماع 863-2019، والاجتماع 934-2020، والاجتماع 938-2020، والاجتماع 941-2020، والاجتماع 946-2020، والاجتماع 954-2020، والاجتماع 1001-2021، حتى اجتماعه 1027-2021، الذي ناشد فيه جميع الدول الأعضاء والشركاء تقديم الدعم التقني والمالي للحكومة الانتقالية والجهود المبذولة في مالي[1].

1- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la Situation au Mali et l'Examen du Rapport de la Mission d'évaluation du CPS au Mali, 1027 ème, op.cit,P.3.

ثانيًا- الرؤية التوجيهية لدور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي:

بعد تناول دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي وما واجهته من صعوبات، توصي الدراسة من أجل نجاح وفاعلية وكفاءة دوره في تسوية الصراع في مالي بشكل خاص وإفريقيا بشكل عام، بتوجيه المجلس للعمل بشكل فعَّال وجدي وفق ما جاءت به المادة 9 من بروتوكوله المنشئ، المتضمنة اتخاذ المجلس المبادرات والإجراءات التي يراها مناسبة تجاه الصراعات، وتفعيل نظام الإنذار المبكر، كما جاء في المادة 12 من بروتوكوله أيضًا، وكذلك تفعيل القوة الإفريقية الجاهزة على أكمل وجه بما فيها لجنة أركان حرب، حتى يتمكن المجلس من السيطرة على الصراع وتسويته بشكل أكثر فاعلية، دون إلقاء المسئولية على عاتق المفوضية وهيئة الحكماء.

ثالثًا- الرؤية المستقبلية المحتملة لدور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي:

بدراسة معمقة لدور المجلس والصعوبات التي واجهته في تسوية الصراع في مالي، تبلورت في ذهن الباحث عدة سيناريوهات مستقبلية محتملة، كالآتي:

1- **السيناريو المحتمل الأول:** يكمن في احتمالية استمرار الصراع السياسي والعسكري في مالي بسبب الصعوبات التي واجهت المجلس من قِبل تحركات التمرد العسكري وفرض قبضته على السلطة إذ جعل من نفسه الطرف المسيطر والمتفاوض والمتلاعب بمصير مالي، وكذلك تغلغل التنظيمات الإسلامية مع ضعف الدعم المالي واللوجستي للمجلس في مواجهة التحديات في تسوية الأزمة، وبذلك سيكتفي المجلس بالدعم المعنوي وحثه منظمة الإيكواس ودول الجوار على التعاون مع المجتمع الدولي، من أجل إيجاد مخرج سياسي للأزمة في مالي فقط.

2- **السيناريو المحتمل الثاني:** يكمن في احتمالية التوافق بين الأطراف المتصارعة في مالي بعد التدخل الدولي للمساعدة وتقليل فجوة الاختلاف القائم بين فرنسا وأمريكا

في مواجهة التدخل الروسي، وما سببته هذا الدول من انقسامات سياسية داخلية، ففرنسا وأمريكا مثلاً تتبنيان النظام الديمقراطي ويدعمان نهج إجراء انتخابات، بينما روسيا فتدعم المجلس العسكري الانتقالي في تأجيل الانتخابات الذي ظهر بوضوح في دعم الانقلاب العسكري[1]، وهذا من المحتمل يسهم في إقناع الأطراف المتصارعة بالجلوس والاتفاق والخروج بحل مرضٍ للجميع، وبإشراف مجلس السلم والأمن الإفريقي وبدعم فرنسي باعتبارها الشريك الاستراتيجي في المنطقة.

- **خاتمة:**

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالي:

1- أظهرت الدراسة أن دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في مالي، قد اقتصر على الدعوى لنبذ العنف والعنف المضاد.

2 – بينت الدراسة حرص المجلس على إيجاد حلول سلمية للصراع من خلال حثه على وقف إطلاق النار.

3 – كشفت الدراسة أن المجلس يؤكد دعمه للجهود الدولية والإقليمية للمشاركة في تسوية الصراع ومحاربة الإرهاب، أي أن دور المجلس كان ساندًا وداعمًا لقرارات مجلس الأمن الدولي، باعتبار صلاحياته تفوق صلاحيات مجلس السلم والأمن الإفريقي.

4 – بينت الدراسة أن المجلس اعتمد اعتمادًا كليًّا على المجموعة الاقتصادية لدور غرب إفريقيا (منظمة الإيكواس)، لإيجاد حل مناسب للصراع وفقًا لمقتضيات المصالح المشتركة بين أعضائها.

5 – أوضحت الدراسة من خلال تقييم دور المجلس، أنه وبالرغم من أن ردة فعله تجاه الصراع في مالي كانت مباشرةً وواضحةً وذات حضورٍ قويٍّ، فقد تخللته بعض

1- الجزيرة،" صحيفة أتلايار الإسبانية: ما علاقة روسيا بالانقلاب في مالي"، الموقع الإلكتروني" **الجزيرة**" يوم 25-8-2020، متوفر على الرابط التالي: https://1-a1072.azureedge.net/news/2020/8/25/%

الصعوبات والمعوقات التي تكمن في الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة، وتقويض أركان الحكم الديمقراطي، وهشاشة تأمين الحدود، وتغلغل التنظيمات الإسلامية في شمال البلاد، وضعف الدعم المالي واللوجستي للمجلس.

6 – من أجل تفعيل دور المجلس في تسوية الصراع في مالي، يتطلب توجيهه للعمل على تفعيل آليات المجلس كما نصت عليها مواد البروتوكول المنشئ للمجلس.

7 – عند المقارنة بين دور المجلس في تسوية الصراع في مالي وغيرها من الدول الإفريقية، يتضح أن تدخله في جمهورية جزر القمر كان مفصليًّا، حيث أخذ في البداية الطابع السلمي، ثم ما لبث أن تحول للتدخل عسكريًّا لإنهاء الأزمة، في حين أنه لم ينجح في إيجاد تسوية شاملة للصراع في كل من مالي وإقليم دارفور وفي جمهورية إفريقيا الوسطى وفي جمهورية جنوب السودان وفي ليبيا، رغم محاولته المتكررة لإيجاد حل لهذه الصراعات.

- **قائمة المراجع**

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ- مصادر شبكة المعلومات الدولية:

- الجزيرة،" صحيفة أتلايار الإسبانية: ما علاقة روسيا بالانقلاب في مالي؟"، الموقع الإلكتروني" **الجزيرة**"، يوم 25-8-2020، متوفر على الرابط التالي: https://1-%/a1072.azureedge.net/news/2020/8/25

ثانيًا- المراجع باللغة الأجنبية:

A-Documents:

- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 314 th meeting held at the Ministerial level in Bamako, Mali, on 20 March 2012.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 315 ème réuniontenue Addis Ababa, le 23 mars 2012.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 316 ème réuniontenue Addis Abéba, le 3 avril 2012.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 317 ème réuniontenue Addis Abéba, le 12 avril 2012.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 319 ème réuniontenue Addis Abéba, le 14 avril 2012.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 323 rd meeting held in New York, on 12 June 2012.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 327 th meeting held in, Addis Ababa, on 14 July 2012.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 332 nd meeting held in, Addis Ababa, on 4 September 2012.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 339 ème réuniontenue Addis Abéba, le 24 octobre 2012.

- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 341 st meeting held in, Addis Ababa, on13 November 2012.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 350 ème réuniontenue Addis Abéba, le 14 janvier 2013.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 353 rd meeting held at the level of Heads of State and Government, Addis Ababa, on 25 January 2013.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 358 ème réuniontenue Addis Abéba, le 7 mars 2013.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mal, 371 ème réuniontenue Addis Abéba, le 25 avril 2013.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mal, 376 ème réuniontenue Addis Abéba, le 16 mai 2013.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali,426 th meeting held in, Addis Ababa, on 7 April 2014.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali and in the Sahel region,449 th meeting held in, Addis Ababa, on 11 August 2014.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mal, 457 ème réuniontenue Addis Abéba, le 16 septembre 2014.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali,486 th meeting held in, Addis Ababa, on 19 february 2015.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 496 th meeting held in, Addis Ababa, on 27 march 2015.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 502 nd meeting held in, Addis Ababa, on 29 april 2015.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 513 th meeting held in, Addis Ababa, on 3 june 2015.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali and the Sahel region in general,544 th meeting held in, Addis Ababa, on 18 september 2015.

- Peace and Security Council, AU, Communique on the draft Strategic Concept of Operations (CONOPs) of the Joint Force of the G5 Sahel, 679 th meeting held in, Addis Ababa, on 13 april 2017.
- Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali,703 th meeting held in, Addis Ababa, on 20 july 2017.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation humanitaire dans la région du Sahel, en particulier au Mali et au Niger,723 ème réuniontenue Addis Abéba, le 5 octobre 2017.
- Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali and the Sahel,736 th meeting held in, Addis Ababa, on 20 november 2017.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali et au Sahel, 782 ème réunion tenue au niveau ministériel nouakchott, le 27 juin 2018.
- Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali and the Sahel, 863 rd meeting held in, Addis Ababa, on 23 july 2019.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur à l'occasion du "cinquième anniversaire de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, issu du Processus d'Alger" : Nécessité de renforcer le soutien aux Maliens aux fins d'accélérer la mise en oeuvre et l'appropriation de l'Accord", 934e réuniontenue Addis Abéba, le 26 juin 2020.
- Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali, following the Declaration of Economic community of West Africa States (ECOWAS) Heads of State and Government on the Socio-Political crisis in Mali, 938 th meeting held in, Addis Ababa, on 29 july 2020.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 941 ème réuniontenue Addis Abéba, le 19 aout 2020.
- Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali, 946 th meeting held in, Addis Ababa, on 17 september 2020.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 954 ème réuniontenue Addis Abéba, le 9 octobre 2020.

- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 1001 ème réuniontenue Addis Abéba, le 1 juin 2021.
- Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la Situation au Mali et l'Examen du Rapport de la Mission d'évaluation du CPS au Mali, 1027 ème réuniontenue Addis Abéba, le 2 septembre 2021.
- Peace and Security Council, AU, Communique on the situation in Mali, 1057 th meeting held in, Addis Ababa, on 14 january 2022.
- Peace and Security Council, AU, Communiqu on the political transition processes in Burkina Faso, Chad, Guinea, Mali and Sudan, 1076 th meeting held in, Addis Ababa, on 14 april 2022.
- Peace and Security Council, AU, Communiqu on the Update on political transition in Burkina Faso ,Chad, Guinea, and Mali, 1106 th meeting held in, Addis Ababa, on 19 september 2022.
- Peace and Security Council, AU, Communiqu on the Situation in the Sahel and Guinea, 1116 th meeting held in, Addis Ababa, on 31 october 2022.

B-Articles:

- Thomas G.weiss and Martin Welz," the UN and the African Union in Mali and beyond: a shotgun wedding?", **International Affairs**, (London: Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, Vol. 90, No. 4, July 2014).

C-Theses:

- Payas r.Moremi, "Legal Dimensions of the Role of the African Union and United Nations in Conflict resolution in Africa", **Master Thesis**, (Tanzania: Open University of Tanzania, 2013).